

Distr.: General
31 August 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٩ من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والاعتماد المتبادل

العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير الأمين العام**

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٢٥/٥٨، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن العولمة والاعتماد المتبادل، يركز على سبل تحقيق قدر أكبر من الاتساق من أجل المضي قدماً بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

وهذا التكليف ينطوي على مسألتين: الأولى مسألة عريضة تتعلق بالكيفية التي ينبغي أن تدار بها العولمة من أجل تشجيع التنمية، وهو ما كان موضوعاً لتقارير سابقة، والثانية هي المسألة الأكثر تحديداً المتعلقة بالكيفية التي ينبغي أن تتبع في تحقيق اتساق المؤسسات والسياسات على النحو اللازم لتحقيق الطائفة العريضة من الأهداف الإنمائية في إطار اقتصاد عالمي يسير في طريق العولمة. والتقرير الحالي يركز على المسألة الثانية.

ويستطلع الفرع الثاني من التقرير أثر العولمة على الأهداف الإنمائية، ويحدد التحديات التي تواجه اتساق السياسات. ويتركز الفرع الثالث على سبل تعزيز اتساق السياسات والمؤسسات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، أما الفرع الرابع فيتضمن استنتاجات وتوصيات.

* A/59/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب الحاجة إلى إجراء مشاورات مستفيضة داخل الأمانة العامة.



أولا - مقدمة

١ - في القرار ٢٢٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحالية تقريراً يركز على سبل تحقيق قدر أكبر من الاتساق من أجل المضي قدماً بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١). وهذا التكليف ينطوي على مسألتين: الأولى مسألة عريضة تتعلق بالكيفية التي ينبغي أن تدار بها العولمة من أجل تشجيع التنمية، وهو ما كان موضوعاً لتقارير سابقة، والثانية هي المسألة الأكثر تحديداً المتعلقة بالكيفية التي ينبغي أن تتبع في تحقيق اتساق المؤسسات والسياسات على النحو اللازم لتحقيق الطائفة العريضة من الأهداف الإنمائية في إطار اقتصاد عالمي يسير في طريق العولمة. وهذا يؤدي بدوره إلى مسألتين رئيسيتين، هما تشجيع الاتساق في مجال السياسات (أ) لكفالة التآزر في متابعة الأهداف الإنمائية واسعة النطاق التي تتصل بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و (ب) التحكم في أثر العولمة على تحقيق هذه الأهداف. ويحاول التقرير الحالي الوقوف على أثر العولمة على مختلف أبعاد الأهداف الإنمائية، والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاتساق في مجال السياسات. ثم يتطرق التقرير إلى استطلاع سبل تحقيق الاتساق في السياسات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل التصدي لكلا التحديين، أي دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية والتحكم في الأثر غير المتكافئ للعولمة. ولا سبيل إلى تناول هذه المسائل بالتفصيل في تقرير واحد لطائفة من الأسباب، أحدها هو اتساع نطاق الأهداف الإنمائية، وآخر هو تشابك آثار العولمة والصلات بها. وللاطلاع على صورة أشمل لهذه المسائل، ينبغي أن يقرأ التقرير الحالي مشفوعاً بما يتصل بالأمر من تقارير أخرى للأمين العام^(٢).

ثانياً - العولمة وصلتها بالتنمية - التحديات فيما يتعلق باتساق السياسات

٢ - إن السعي إلى تحقيق التنمية مهمة معقدة. بل أنها أصبحت أكثر إيجاء بالرهبة في ظل عالم يخضع تشكيله لتزايد النزعة إلى العولمة والاعتماد المتبادل. وهذا تحدٍ تكمن في صميمه مهمة التحكم في الأثر المتفاوت للعولمة والقيام في الوقت نفسه بمتابعة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، ودمج مختلف أبعادها. وتحقيق التقدم بصورة متزامنة في هذه المجالات المترابطة مهمة باهظة المطالب بالنسبة لبلدان نامية كثيرة يحتاج الأمر فيها إلى بناء المؤسسات والقدرات والهيكل الأساسية فيما تواجهه هذه البلدان بيئة اقتصادية يجتهد فيها التنافس.

٣ - وإحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية في بيئة آخذة في اكتساب طابع العولمة تتمثل في عدم اتساق السياسات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وإذا ما تحقق مزيد من الاتساق بين التصورات الوطنية والدولية للتجارة والتنمية، فالمفروض أن يهيئ تنسيق السياسات المالية والنقدية والتكنولوجية على الصعيد الدولي بيئة تتيح نجاح الاستراتيجيات الوطنية للتنمية. ولا ينبغي للسياسات أن تعطي بيد ثم تأخذ بالأخرى. كما ينبغي ألا تؤدي القواعد التي توضع بقصد التحرير من الحواجز إلى خلق حواجز جديدة. والبلدان التي تضغط على غيرها لكي تحرر التجارة يجب أن تكون مستعدة لعمل الشيء نفسه. والالتزامات المتعلقة بالعمل على تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتحقيق الاستدامة البيئية، وكفالة تحول العولمة إلى قوة إيجابية في خدمة الجميع، التزامات تتطلب جهوداً دؤوبة لدمج السياسات في هذه المجالات على نحو أفضل وتنسيق أنشطة المؤسسات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وإن الإعلان بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتييري^(٣) وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة تنفيذ جوهانسبرغ")^(٤) ونتائج المؤتمرات الأخرى، قد تناولت كلها هذه الأبعاد الإنمائية وتحديات العولمة، ولكن الشوط لا يزال طويلاً أمام العالم لكي يحقق المستوى اللازم من الاتساق والتنسيق والتعاون.

٤ - وكفالة تهيئ الهياكل والسياسات القائمة لمزيد من الاتساق يتطلب تفهم كيفية تأثير العولمة على مختلف أبعاد الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية^(٥). وهذه مهمة معقدة بعض الشيء من حيث أن ذلك التأثير لا يمكن إثباته أو تحديده بالوضوح الذي يطمناه المرء، عدا عن أنه يكون مشوباً بالاختلاط في حالات عديدة. على أن إلقاء نظرة عامة موجزة يمكن أن يساعد على تحديد بعض التحديات التي تواجه تحقيق اتساق السياسات.

ألف - الأثر على النمو الاقتصادي

٥ - أتاحت العولمة فرصاً للنهوض بالنمو الاقتصادي. على أن توزع هذا النمو لم يكن متساوياً عبر البلدان، وفيما بين البلدان المصنعة والبلدان النامية. وأكثر الملامح استلفتاً للنظر في هذا النمط غير المتساوي هو سرعة النمو الاقتصادي في الصين على مدى العقدين الماضيين، والتحسين التدريجي، وإن كان كبيراً، في النمو الاقتصادي في الهند. وتمكن عدد من البلدان النامية الأخرى، وخصوصاً في آسيا، من اقتناص ما أتاحتها العولمة من فرص، إلا إن بلداناً عديدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبضعة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية شهدت نمواً بطيئاً بل وانكماشاً تاماً.

٦ - وقد زودت العولمة البلدان النامية بموارد مالية تستكمل الموارد التي تتولد محليا، ولكن تلك الموارد كانت غير مستقرة بدرجة كبيرة. فبعد أن هبطت التدفقات الصافية من رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية هبوطا حادا منذ عام ١٩٩٨، جعلت تنتعش جزئيا حيث بلغت ٩٢,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ - وهو أعلى مستوى لها منذ نشوب الأزمة الآسيوية. وفي الوقت ذاته، شجع انفتاح الأسواق زيادة الاتجار بالسلع والخدمات. وفي عام ٢٠٠٢، بلغت حصة البلدان النامية من تجارة السلع والخدمات، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، نحو ٦٠ في المائة. وتحكمت في تحديد اختلاف أثر العولمة طائفة من العوامل، منها القوة المؤسسية في مختلف البلدان، والمستوى الذي بلغته من التنمية البشرية، وقدرتها على التحكم في تقلب الأوضاع الاقتصادية باتباع سياسات مناسبة للاقتصاد الكلي لمقاومة التقلبات الدورية، وقدرتها على اقتحام قطاع المصنوعات والخدمات الذي يتميز بالدينامية.

٧ - والتحدي المائل هو تهيئة الظروف التي من شأنها أن تمكن كل البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، من الاستفادة من العولمة ومن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأهم جزء من هذا التحدي هو تحقيق الهدف ٨ من تلك الأهداف، الذي يتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وقد قطعت البلدان المتقدمة النمو على نفسها عهدا بالوفاء بالتزاماتها بدعم جهود البلدان النامية عن طريق تقديم مزيد من المساعدة على شكل تعزيز القدرة على الوصول إلى الأسواق، وتخفيض الديون على الأجل الطويل وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، فلا تزال البلدان المتقدمة النمو تتبع بعض السياسات التي لا تتماشى مع روح هذه الشراكة. ومثال ذلك أن اتساق السياسات منعدم بصورة خطيرة في مجال التجارة، ولا سيما من زاوية قدرة المنتجات الزراعية للبلدان النامية ومصنوعاتها والخدمات ذات الأهمية الخاصة لها على الوصول إلى الأسواق. بل أن بعض السياسات التجارية المعمول بها في البلدان المتقدمة النمو تعمل على تقويض المساعدة الإنمائية أو على إلغائها.

الإطار ١

بلغت صادرات القطن من غرب ووسط أفريقيا نسبة ١٣ في المائة من صادرات القطن في العالم في الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢. وفي بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو ومالي، يمثل القطن ما يتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يزيد على ثلث مجموع إيرادات الصادرات وما يربو على ٦٠ في المائة من قيمة الصادرات الزراعية. وتتوقف معيشة عشرة ملايين أفريقي على القطن. وحسب بيانات منظمة الصحة العالمية، أدى التوسع في إنتاج القطن في هذه البلدان إلى تحسن الأحوال الصحية، نتيجة لتحسن

التغذية؛ كما أدى إلى حدوث تحسن في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، مثل المدارس والمراكز الصحية.

وتكاليف إنتاج القطن في هذه المنطقة أقل منها في معظم البلدان الأخرى المنتجة للقطن. غير أنه يتعين على صادرات غرب ووسط أفريقيا أن تتنافس مع صادرات بلدان أخرى تقدم إعانات لمنتجات القطن فيها. وكان من أثر تلك الإعانات أنها نشطت الإنتاج، مما أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية. وقد عانى المصدرون الأفريقيون من حدوث هبوط شديد في حصائل الصادرات نتيجة لذلك، قدر بمبلغ ٢٥٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١، وبلغ متوسطه السنوي ٢٠٠ مليون من هذه الدولارات بالنسبة للسنوات الخمس السابقة. ونظرا لأهمية القطن للاقتصاد المحلي، أحدثت هذه الأسعار آثارا وخيمة. ونتيجة لذلك، تدنت إيرادات الأسر المعيشية كما تدنت الأجور الزراعية، ويخشى أن تصبح تكاليف التعليم والرعاية الصحية مما لا يمكن تحمله. (المصدر: L. Goreux (2003), "Prejudice caused by industrialized countries", (subsidies to cotton sectors in Western and Central Africa").

٨ - وبالتالي فإن كفالة أن تعود التدفقات المالية والتجارية وتدفقات المساعدة بالفائدة على عملية التنمية تتطلب بذل المزيد من الجهود لتعزيز اتساق المؤسسات والسياسات على الصعيد العالمي، مع مراعاة احتياجات مختلف البلدان. وينبغي أن تشمل الخطوات التي تتخذ من أجل زيادة الاتساق منح البلدان النامية مزيدا من الاستقلال الذاتي ومجالا أكبر للحركة في رسم السياسات لكي تتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي، مستخدمة الأدوات التي تعتقد أنها الأنسب لأحوالها الاقتصادية وبالسرعة التي تراها. وينبغي أيضا أن تشمل مزيدا من الاتساق في سياسات البلدان المتقدمة النمو للمعونة والتجارة والاستثمار والديون والتعاون الإنمائي. ويلزم أن تعمل البلدان النامية بدورها على تمشي أهداف السياسات التجارية والمالية مع الأهداف الإنمائية.

الإطار ٢

تأكيداً لأهمية الهدف ٨، أصدر وزراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بياناً في عام ٢٠٠٢، بشأن العمل من أجل خطة إنمائية مشتركة، شجعوا فيه على اتساق سياسات التنمية. وسلم الوزراء بأن النجاح في الحد من الفقر يتطلب العمل بسياسات متآزرة فيما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأكد الوزراء أيضاً أن المنظمة ستقوم من خلال برنامجها لاتساق السياسات في مجال التنمية بتعزيز تفهم الأبعاد الإنمائية لسياسات الدول الأعضاء وأثرها على البلدان النامية. (المصدر: "Key issues for Agriculture and the Millennium Development Goals" في "policy coherence for development", OECD internal briefing paper, 26 January 2004.

.See <http://www.oecd.org>

باء - الأثر على التنمية الاجتماعية

٩ - هناك نطاق كامل من أهداف التنمية الاجتماعية التي تتجلى في الأهداف التي اعتمدها المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية من ١ إلى ٧. وهذه الأهداف تلزم البلدان بالقضاء على الفقر والجوع المفرطين، وتحقيق إتاحة التعليم الابتدائي للجميع، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتخفيض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغير ذلك من الأمراض، وزيادة توفير المياه وخدمات النظافة، وتوليد العمالة وحماية حقوق الإنسان. وهذه الأهداف مترابطة ويظهرها الفقر المفرط بجلاء بطرق متعددة. ولذلك فإن القضاء على الفقر يمكن أن يقدم مساهمة كبيرة في تحقيق الأهداف الأخرى ذات الصلة، والعكس صحيح أيضاً.

١٠ - ومن الصعب تقييم أثر العولمة على الفقر. وفي أحسن الفروض كان ذلك الأثر مختلطاً. فقد هبط عدد الناس الذين يعيشون في فقر مطلق في جميع أنحاء العالم هبوطاً كبيراً (انظر A/59/282). إلا أن معظم هذا التحسن يرجع إلى التغيرات التي حدثت في البلدان الكبيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك الصين والهند. وفي أجزاء أخرى من العالم، ازداد الفقر، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن الصعب الوقوف بدقة على قيام علاقة سببية بين العولمة والفقر، ولكن ظاهر الأمر يرمي إلى وجود ارتباط بين حدوث زيادة في الفقر وحدوث مزيد من التحرر والتكامل في المجالين الاقتصادي والمالي، وهما الملحان البارزان للعولمة. وعلاوة على ذلك، تشير البحوث إلى حدوث زيادة في عدم تكافؤ الدخل

في عدد كبير من البلدان على مدى العقود الثلاثة الماضية، الأمر الذي ينسحب بآثار مباشرة على القضاء على الفقر.

١١ - والعولمة تمارس التأثير على الأهداف الاجتماعية أو على معيشة الناس عموماً من خلال السياسات التجارية والمالية. ومثال ذلك أن تحرير التجارة غالباً ما ينظر إليه على أنه السبب في ارتفاع عدم تكافؤ الدخل ويُرى في بعض الحالات أنه يرتبط بزيادة الفقر. فقد تم الربط في أمريكا اللاتينية، مثلاً، بين تحرير التجارة وارتفاع عدم تكافؤ الأجور^(٦) وأحد أسباب ذلك هو أن استيراد التكنولوجيا ذات المستوى العالمي، أو التحول إلى صادرات التكنولوجيا الرفيعة، يحتاج إلى قوة عاملة عالية التعليم، مما يغل عائدات مرتفعة على اليد العاملة الماهرة ويقلل الطلب على اليد العاملة غير الماهرة. وفتح أبواب القطاع المالي، وبخاصة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، يساهم في اتساع نطاق التدفقات المالية القائمة على المضاربة، مؤدياً إلى نشوب أزمات مالية خطيرة وحدوث نكسات اقتصادية ذات تكاليف اجتماعية باهظة.

١٢ - وهناك اعتقاد واسع النطاق بأن تزايد التنافس الضريبي، مشفوعاً بالمذهب الجديد الذي يدعو إلى الحد من دور الدولة، عمل على تدني القدرة المالية للحكومات. وأدى ذلك في حالات عديدة إلى الحد من النفقات الحكومية التي لها ضرورة حيوية للفقراء، مثل النفقات المتعلقة بالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

١٣ - وفي بعض البلدان أدت العولمة إلى حدوث عدم توازن خطير بين الجنسين، يتحدد مداه إلى حد كبير حسب مدى المساواة بين الجنسين في معايير البلد ومؤسساته وسياساته وقت الاندماج في الاقتصاد العالمي. وهناك شواهد كثيرة آخذة في التزايد على الطرق التي تضررت بها أعداد كبيرة من النساء من العولمة. ومثال ذلك أن تحرير التجارة غالباً ما سمح باستيراد منتجات زراعية وبضائع استهلاكية مدعومة بإعانات قضت تماماً على سبل عيش النساء المنتجات. وفي الوقت ذاته، أدت العولمة إلى حدوث تحسن في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لنساء أخريات كثيرات عندما تم استيعابهن في النظام العالمي للإنتاج.

١٤ - وإذا كان من الصعب تحديد أثر قاطع للتحرر التجاري والمالي على الفقر والأهداف الاجتماعية بعامة، فمن المهم ملاحظة أن هناك حاجة واضحة إلى كفاءة درجة ما من الاتساق في متابعة الأهداف الإنمائية وسياسات التحرر. وينبغي أن يتوخى في الخطوات التي تتخذ لتحرير القطاعين التجاري والمالي أن تكون متمشية مع أهداف التنمية الاجتماعية.

جيم - الأثر على الاستدامة البيئية

١٥ - الأثر الصافي للعولمة على الاستدامة البيئية مسألة يحيط بها الغموض. فقد يسر انفتاح الأسواق نقل التكنولوجيا والأفكار الذي يؤدي إلى كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، ونظافة تكنولوجيات الإنتاج، وكفاءة استراتيجيات الإدارة من الناحية الإيكولوجية. ومع ذلك، فإن سرعة التصنيع والاندماج في الاقتصاد العالمي تؤدي في الوقت نفسه إلى انحطاط البيئة. ثم أن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة للبلدان المتقدمة النمو قد نفذت إلى البلدان النامية من خلال تزايد اندماج الأسواق العالمية. وأدى تزايد الطلب إلى الإفراط في الاستهلاك، مما مارس ضغوطاً أكبر على قاعدة الموارد الطبيعية، ومنها المناخ والنظم الإيكولوجية.

الإطار ٣

من أجل الفوز بالأسواق المتنامية للصادرات حدثت زيادة مضاعفة في تربية الإرييان. وقوبلت زيادة الطلب في البلدان المتقدمة النمو بزيادة الإنتاج في بلدان مثل بنغلاديش وتايلند. وتربية المائيات هي إحدى الصناعات المزدهرة التي شهدتها العقد. وكانت مكاسب النقد الأجنبي بالغة الضخامة، مثلما كان الضرر الذي لحق بالبيئة. وفي بنغلاديش، تولد صادرات الإرييان نحو ٣٢٠ مليون دولار سنوياً، أي نحو عُشر مجموع حصائل البلد من النقد الأجنبي. ويتم الإنتاج على طول حزام يمتد بين تشيتاغونغ وكولنا في جنوب البلد، حيث تجري زراعة قرابة ١٤٥ ٠٠٠ هكتار تتوزع على ٩ ٠٠٠ مزرعة تجارية. ولا تشترك في الإنتاج سوى قلة من أفقر الزارعين، بسبب ارتفاع التكاليف الرأسمالية المطلوبة، مما عمل على تنحية صغار المنتجين أو الزارعين. وتضاعفت التكاليف الاجتماعية المباشرة بفعل الضرر البيئي الطويل الأجل. ولما كانت تربية الإرييان تتطلب تحويل كميات هائلة من المياه المالحة إلى مناطق المياه العذبة، فقد أصبح تزايد ملوحة التربة مشكلة كبرى. كما أن المجتمعات المحلية عانت نتيجة لتخريب مستنقعات المنغروف، وتدني إنتاجية المحاصيل، وضيق أراضي الرعي. (المصدر: K. Watkins and P. Fowler, *Rigged Rules and Double Standards: trade, globalization and the fight against poverty*, Oxfam, London, 2002).

١٦ - وبالإضافة إلى مسألتي الاستهلاك والإنتاج، هناك المسألة الأكبر المتعلقة بالاستدامة العالمية، التي تتطلب التوفيق بين المصالح المحلية والأهداف الدولية. وفي هذا المجال ثمة مسألتان لهما أهمية خاصة: التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وهناك حاجة واضحة إلى استراتيجية عالمية لصون التنوع البيولوجي، أي تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن مسألة

تغير المناخ تمثل تحدياً ضخماً. والاتساق بين السياسات والمؤسسات على الصعيد العالمي أمر جوهري في التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه.

١٧ - كما أن كفاءة التنمية المستدامة تتطلب القيام في وقت واحد بالموازنة بين مختلف الأهداف الرسمية، أي الأهداف التي تتعلق بتعزيز النمو المستدام وتلك التي تتعلق بالتصدي للمسائل البيئية والاجتماعية. فالاهتمام بهدف من هذه الأهداف على حساب آخر سيثبت في النهاية أنه ضار وربما تعذرت إزالة آثاره، وبخاصة لأن المشاكل البيئية والاجتماعية تتراكم على مر الوقت وتترتب عليها نتائج لا تبدى في الأجل القصير. ولهذا السبب سيتعين في بعض الحالات تفويت مكاسب ذات أجل قصير في سبيل اقتناص فوائد ذات أجل طويل. ومن ثم فإن التنمية المستدامة لا تتطلب فقط اتساق السياسات على الصعيد المحلية والوطنية والعالمية، وإنما هي تتطلب كذلك أفقا طويلا للأجل لمعالجة مسائل عالمية لا حدود لها.

١٨ - ولهذا فإن إدارة التفاعل فيما بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تشكل أهم جزء من الجهود الرامية إلى تشجيع اتساق السياسات واتباع نهج مؤسسي في إدارة العولمة. وسيطلب ذلك قدرا كبيرا من التعاون والتفاوض فيما بين القطاعات، كما سيتطلب التنفيذ على مستوى عدة قطاعات أو التنفيذ المتكامل.

ثالثا - تشجيع زيادة الاتساق وتعزيز المؤسسات

١٩ - إن الالتزام بتشجيع النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتحقيق الاستدامة البيئية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، التزام يحتاج إلى بذل جهود مستمرة من أجل تحقيق تكامل السياسات على نحو أكثر فعالية في هذه المجالات والتنسيق بين المؤسسات على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. ويجب التصدي لهذا التحدي بالسياسات الوطنية في المقام الأول، ولكنه يحتاج أيضا إلى الدعم القوي والمتواصل من شركاء التنمية وذلك بالوفاء بمحستهم من الصفة العالمية وأداء الالتزامات المتعهد بها في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية والمعاد تأكيدها في كل من مونتيري وجوهانسبرغ.

ألف - الصعيد الوطني

٢٠ - على الصعيد الوطني، يتطلب تشجيع الاتساق التوفيق بين النمو الاقتصادي وتوليد العمالة، وسياسة اجتماعية فعالة، وحماية البيئة، داخل إطار متجانس للاقتصاد الكلي. وفي هذا الشأن، فإذا كان نفاذ العولمة إلى الأسواق يتيح للبلدان النامية فرصا للاستفادة من الاندماج على نحو أتم في الاقتصاد العالمي، فإنه يحد أيضا من خياراتها في مجال السياسات.

الاستفادة من الصلات فيما بين أعمدة التنمية الثلاثة

٢١ - الصلات القائمة بين التنمية الاجتماعية وسياسات الاقتصاد الكلي صلات متعددة الأبعاد. فأولاً، فإن سياسات الاقتصاد الكلي ما هي في واقع الأمر إلا مجرد وسيلة لبلوغ غاية، وليست غاية في حد ذاتها. والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية هي بمعناها الأوسع أهداف اجتماعية. والأهداف الإنمائية للألفية هي بوجه عام أهداف ذات طابع اجتماعي. ولذلك فإن رسم سياسات الاقتصاد الكلي يجب أن يشمل أهدافاً اجتماعية صريحة. وثانياً، هناك إقرار على نطاق واسع اليوم بأن التماسك الاجتماعي والتراكم الوافي لرأس المال البشري شرطان أساسيان لهما أهمية حاسمة لنجاح الاندماج في عملية العولمة. وبالنظر إلى ما لسياسات الاستثمار الاجتماعي من دور محوري في تكوين رأس المال البشري، فإن لهذه السياسات أهمية جوهرية في التوفيق بين النمو والتنمية الاجتماعية. ومن ثم يمكن النظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها عامل من عوامل الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكيف الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي من الأرجح أن تتحقق لهما الاستفادة إذا كانا منصفين. ومعنى أعم، لا يمكن بناء اقتصاد مستقر في مجتمع غير مستقر.

٢٢ - والسياسات والبرامج الاجتماعية التي ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية تحتاج بدورها إلى تمويل مستقر، الأمر الذي يتوقف إلى حد كبير على استقرار النمو الاقتصادي. وعدم استقرار الاقتصاد الكلي - وخاصة في فترات الكساد والتضخم المفرط - يضر بالنمو والتنمية الاقتصادية معاً. فهو يعمل على زيادة الفقر وعدم المساواة بالإضرار على نحو غير متناسب بالفئات الضعيفة. كما أنه يعمل على تعطيل العوامل التي تتحكم في النمو، من حيث أنه يؤثر على عملية الادخار والاستثمار ومن ثم يحد من النمو في الأجل الطويل ومن إمكانات توفير فرص عمل إنتاجية. وبالتالي فنظراً للطابع الهيكلي لهدف الحد من الفقر وسائر الأهداف الإنمائية، فإن هذه الأهداف تحتاج إلى توفر وسط يسوده اتساق الاقتصاد الكلي واستقراره. ولهذا أهميته أيضاً في التيقظ للصدمات الخارجية، التي أصبح وقوعها أكثر تواتراً في ظل الاقتصاد العالمي الذي يتواصل سيره في طريق العولمة.

٢٣ - وفي حين أن خطة رسم سياسة الاقتصاد الكلي تنصب إلى حد بعيد على الأجل القصير، فإن معظم العوامل التي تتحكم في النمو والتنمية المستدامة عوامل ذات طابع طويل الأجل. وإطالة الأفق الزمني لإدارة الاقتصاد الكلي يمكن أن تساعد السلطات على التوفيق بين هذين الوضعين المتناقضين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين أن تتخذ الدورة الاقتصادية برمتها كإطار مرجعي. ويتطلب ذلك إفساح مجال كاف للحركة من أجل وضع سياسات للاقتصاد الكلي مقاومة للتقلبات الدورية تستند إلى سياسات مالية متعددة السنوات تحدد أهدافاً ذات

طابع هيكلي لعجوزات أو قروض القطاع العام. ولا ريب في أن الأهداف القصيرة الأجل والأهداف الطويلة الأجل لسياسة الاقتصاد الكلي هي أهداف متكاملة إلى حد كبير، من حيث أن النمو الاقتصادي الأكثر استقراراً هو أحد أفضل الحوافز للاستثمار في الأصول الثابتة.

٢٤ - والسياسات الاجتماعية تحتاج إلى التمويل المستدام على مر الوقت، وينبغي توفير هذا التمويل على نحو لا يمنع الادخار أو الاستثمار أو خلق فرص العمل. وفي بلدان نامية عديدة، قد يحتاج الأمر إلى إحداث زيادة تدريجية في حجم الانفاق العام، وسيطلب هذا بدوره إيرادات ضريبية إضافية كما سيتطلب الحصول على مساعدة دولية. وعلى العكس من ذلك، فإن الإدارة الحصيفة للموارد المالية النادرة تجعل من اللازم تحسين نوعية السياسات الاجتماعية وزيادة فعاليتها. وهذا يتطلب بدوره عمل تحليلات شديدة الدقة لتكاليف ومنافع البرامج الاجتماعية، كما يتطلب التقييم المستمر للبرامج القائمة التي تفقد صلاحيتها أحياناً ويصبح من المتعين وقفها.

٢٥ - والإقرار بأن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية يمكن، إذا أحسنت معالجتها، أن تدعم بعضها البعض، ينبغي أن يؤدي إلى التركيز على النمو الشامل في رسم السياسات. ولا يعني هذا مجرد الاهتمام بالنمو الثابت واستقرار الأسعار والتوازن المالي فحسب، وإنما يعني أيضاً الاهتمام بالمثل بالعمالة التامة والإنصاف والحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومع ذلك فإن تحقيق أهداف متعددة ومتنافسة لا مناص من أن يجعل من اللازم مواجهة بعض المفاضلات الهامة في مجال السياسة.

٢٦ - والإيرادات التي يدرها العمل هي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للفقراء. ونتيجة لذلك فإن تكوين رأس المال البشري، وخلق الوظائف، وتحسين نوعية العمالة، والحماية الاجتماعية، تمثل عوامل رئيسية في الحد من الفقر بصورة مستدامة. وكل هذه العوامل في متناول اليد في بيئة من النمو الاقتصادي النشط. ونواحي التقدم التي تتحقق في هذه المجالات تنبني الواحدة على الأخرى. ويتضح ذلك من تجارب البلدان التي استفادت من العولمة.

٢٧ - وتنمية رأس المال البشري تساهم في القضاء على الفقر وفي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال تحسين الصحة والتعليم وتكوين المهارات. وحيث أن التدخلات في مجالات الصحة والتعليم والمياه والنظافة والأغذية والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي تتكامل وتتآزر، فإن تنمية الموارد البشرية يجب أن تقوم على نطاق عريض من الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية. والتدخلات الاستراتيجية يمكن أن تكون لها تشعبات تغلغل إلى ما هو أبعد من كل قطاع بذاته وتضيف إلى حلقة قوية من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومثال ذلك أن تنفيذ برامج الوقاية من فيروس الإيدز ومعالجته التي تتركز على الخدمات التشخيصية يمكن أن يعمل على تجنب إلغاء المكاسب السابق تحقيقها في مجال التعليم في بلدان كثيرة. والاستثمارات في مختلف القطاعات تحقق أحسن النتائج إذا هي وظفت بالترافق مع تدخلات أخرى.

٢٨ - والتعليم هو الوسيلة الأولى لوقف انتقال الفقر من جيل إلى جيل، بل أنه ازداد أهمية لأن العولمة أدت إلى ازدياد الحاجة إلى عمال قادرين على الانخراط في أشكال جديدة من الإنتاج والمنافسة الدولية. ويحتاج الناس رجالا ونساء إلى مهارات عريضة يمكن تكييفها مع المتطلبات الاقتصادية السريعة التغير، وإلى المهارات الأساسية المناسبة التي تمكنهم من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. وينبغي النظر إلى تعليم البنات على أنه تدخل استراتيجي يتجاوز أثره نطاق قطاع التعليم كثيرا.

٢٩ - وتقاسم المكاسب المتحققة من العولمة على نطاق واسع يقتضي من الناس أن يكونوا قادرين على تحويل الفرص العالمية إلى وظائف وإيرادات. ونظرا لما لتوليد العمالة من دور حاسم في الحد من الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وفي ضوء ارتفاع معدلات البطالة في العديد من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغرب آسيا، فإن توليد العمالة يستحق أن يعطى أولوية خاصة. وأهم عامل قائم بذاته في خلق عدد واف من الوظائف جيدة النوعية هو النمو المستمر القائم على قاعدة عريضة. وهذا النمو يتطلب الاستثمار في رأس المال المادي كما في رأس المال البشري، وبيئة تمكن من الإنجاز، وقيام حوار اجتماعي على كل المستويات. ومن الأهمية بمكان تهئية الأحوال الملائمة لإنشاء المشاريع التجارية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بدءا بالموارد المالية اللازمة للاستثمار.

٣٠ - ونصف القوة العاملة أو أكثر في معظم البلدان النامية تعمل في القطاع غير الرسمي الذي يتميز بانخفاض مستويات الإنتاجية والأجور والاستقرار والحماية الاجتماعية. وانعدام الأمان المرتبط بالعولمة يعزز ضرورة إعطاء أولوية لكفالة العمل اللائق، وهو ما يتطلب، في جملة أمور، التدريب والقدرة على الوصول إلى المصادر المالية الرسمية. وعلاوة على ذلك فإن الحماية الاجتماعية الفعالة لها أهميتها أيضا إذا كان المطلوب هو قسمة الفوائد المتحققة من العولمة قسمة عادلة داخل البلدان.

٣١ - وتشير دلائل علمية كثيرة إلى أن انخراط البيئة سبب مباشر للعديد من أكثر المشاكل الاجتماعية إلحاحا التي نواجهها اليوم، بما في ذلك الفقر والجوع والمرض. وفي الوقت نفسه، فإن إدارة قاعدة للموارد الطبيعية لها لزومها أيضا لكفالة استدامة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. ولهذا السبب فإن بلوغ هدف الاستدامة البيئية المنصوص عليه في جدول أعمال

القرن ٢١^(٧)، وخطبة تنفيذ جوهانسبرغ، والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، أمر جوهري أيضا لتحقيق الأهداف الإنمائية. وعلى العكس من ذلك، فإذا لم تتحقق الأهداف الإنمائية الأخرى، فسيكون من الصعوبة بمكان كفالة الاستدامة البيئية.

٣٢ - وعلى وجه أكثر تحديدا، فإن تحقيق إنجازات في أحد القطاعات قد يتوقف على التقدم المحرز في قطاع آخر (ومثال ذلك أن التمكن من الحصول على مياه الشرب النظيفة يساهم في تحقيق الأهداف المتوخاة لمعدل الالتحاق بالمدارس ومعدل احتفاظ المدارس بالتلاميذ). وقد يبدو أن هناك تنازعا أيضا بين تحقيق أهداف قطاعية مختلفة (وذلك مثلا في الحالات التي تؤدي فيها إقامة هياكل أساسية للنقل بالضرورة إلى تفتيت موائل طبيعية وتهديد التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية). وأخيرا، قد تقوم علاقات تآزر فيما بين الأهداف في الحالات التي يؤدي فيها تدخل واحد أو حزمة من التدخلات إلى تحقيق إنجازات في أهداف متعددة عبر القطاعات على نحو أكثر جدوى من حيث التكاليف مما لو طبقت في قطاع واحد. ومن الأمثلة على ذلك قيام مزارعين محليين بتزويد المدارس الابتدائية بالطعام، الأمر الذي يوفر سوقا مضمونة للمزارعين والتغذية للأطفال.

٣٣ - والتحدي هو وضع سياسات تسمح بالتنمية الاقتصادية السريعة دون أن يترتب على ذلك حدوث انخراط بيئي بالغ مما يترافق في الغالب مع مثل ذلك النمو. والمعيار الوحيد الأهم لمواجهة هذا التحدي هو أن التخطيط الإنمائي في مختلف القطاعات يجب أن يتقيد بمبادئ الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية والموارد المكونة لها.

تقوية الاتساق فيما بين المؤسسات والسياسات

٣٤ - مهمة تنفيذ السياسات تقع في نهاية الأمر على كاهل المؤسسات على الصعيد القطري. ولا يمكن ترجمة اتساق السياسات إلى أفعال إلا إذا تحقق الاتساق فيما بين المؤسسات. وإذا كان التحدي في البلدان المتقدمة النمو هو تعزيز الاتساق فيما بين المؤسسات والسياسات، فإن التحديات في البلدان النامية أكبر لأن المؤسسات إما أنها لا توجد أصلا أو أنها في الغالب ضعيفة وغير مهيأة لمواجهة الطابع المتعدد الأبعاد للعولمة. والبلدان النامية بحاجة إلى إنشاء مؤسسات وتقويتها وإلى بناء القدرة على التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد للعولمة والتنمية.

٣٥ - وبالنظر إلى الصلات البالغة الأهمية التي تقوم فيما بين الأبعاد الثلاثة للتنمية، يستلزم الأمر وجود إطار متكامل للسياسات، يجب أن تراعى فيه تلك الصلات، فضلا عن الصلات القائمة فيما بين السياسات الاجتماعية (أي الأثر الناتج عن التآزر فيما بين مختلف السياسات الاجتماعية، ولا سيما من خلال البرامج المتكاملة لمكافحة الفقر)؛ وفيما بين السياسات

الاقتصادية (أي الصلات القائمة على المستويين الصغير والمتوسط، ولا سيما في مجال تسهيل قيام قطاع نشط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم)؛ وفيما بين السياسات البيئية (أي الصلات القائمة بين سياسات إدارة المياه وإدارة الأراضي).

٣٦ - وليس هناك من سبيل وحيد لتنفيذ هذه الجهود، بل أن اتخاذ طائفة مختلفة من الترتيبات المؤسسية قد لا يكون مما لا مفر منه فحسب وإنما هو مستصوب أيضا من حيث تكييفها مع مختلف الهياكل الاجتماعية والترتيبات العملية. وبالمثل، ليس هناك مزيج فريد من السياسات لمعالجة حالة بعينها، وغالبا ما لا يكون مختلف خيارات السياسة محايذا من الزاوية الاجتماعية أو البيئية. ومن ثم فإن كفالة أن تكون الاهتمامات الاجتماعية والبيئية جزءا من استراتيجية متسقة أمر يقتضي مساءلة السلطات الاقتصادية والمالية والتجارية أيضا عن النتائج الاجتماعية والبيئية التي تترتب على ما تتخذه من قرارات.

٣٧ - ومن الطرق الفعالة لإدخال قدر أكبر من المساءلة في الأبعاد الاجتماعية والبيئية لصنع السياسات أن يُدرج تحليل الأثر الاجتماعي والبيئي ضمن عملية تصميم السياسة الاقتصادية. وهذا يتطلب، في جملة أمور، قيام الحكومات ببناء القدرات ووضع أدوات محددة للسياسة. وفي هذا الشأن، فمن الأهمية بمكان أن يكون بمقدور صانعي القرار الحصول على المعلومات اللازمة لتقويم النتائج الاقتصادية والبيئية التي تترتب على تصرفاتهم ورصدها والتنبؤ بها.

٣٨ - وفي كل الحالات فمن الشروط الأساسية أن يتم توثيق التعاون فيما بين الوزارات، ولا سيما فيما بين وزارات المالية والاقتصاد والوزارات المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية والبيئية. وينبغي تقوية الفئة الأخيرة من الوزارات إذا كان يراد لها أن تتعامل على قدم المساواة مع الفئة الأولى. وغالبا ما يصعب إيجاد أرض مشتركة بين الشركاء الحكوميين. وكثيرا ما تفرض على صانعي السياسات قيود مالية في ما يسمى الوزارات الاجتماعية لأن الاعتبارات الاقتصادية تفوز بالأولوية العليا. ولذلك فمن الضروري أن تقر وزارات المالية وسائر الوزارات المعنية بالاقتصاد بأن تحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية يدر فوائد في الأجل الطويل.

٣٩ - ومعظم البلدان، سواء أكانت متقدمة النمو أم نامية، تضع وتنفذ في وقت واحد عددا من السياسات والاستراتيجيات الكلية والقطاعية التي غالبا ما تكون متآزرة ومتضمنة لعناصر للاستدامة، ولكنها تتابع، في معظم الأحيان، بطريقة مفككة. وفي حالات كثيرة، لا يكون إطار السياسات متمشيا بعد مع الأهداف الإنمائية والهدف الأساسي المتعلق بتخفيض معدل الفقر إلى النصف. وغالبا ما ينظر إلى الحد من الفقر على أنه يتحقق تلقائيا

كنتاج فرعي للنمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي، كما أن مسألة الإنصاف، بما فيها المساواة بين الجنسين، تُهمل إلى حد بعيد.

٤٠ - وقد أصبحت عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي أدخل العمل بها في عام ١٩٩٩ باعتبارها خطة استراتيجية جامعة وشاملة، آلية رئيسية للتخطيط لدى بلدان نامية عديدة. وفي البداية كانت هذه العملية مطلوبة كأساس للحصول على تخفيض للديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك)، ولكنها جعلت اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠٠٢ شرطا بالنسبة لجميع البلدان التي تتلقى مساعدات من المؤسسة الإنمائية الدولية. وقد أولت ورقات استراتيجية الحد من الفقر اعتبارا أكبر لأهمية تحليل مستوى الفقر والأثر الاجتماعي، والحاجة إلى قيام صلات أقوى مع الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن كان من الانتقادات التي وجهت إلى تلك العملية أنها أكثر اهتماما بمصالح المانحين منها بمصالح البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن هذه العملية غالبا ما لا ترتبط بسائر الاستراتيجيات الوطنية، كاستراتيجية حماية التنوع البيولوجي أو استراتيجية مكافحة التصحر، ونادرا ما تولي الاعتبار الكافي للمرامي البيئية المنصوص عليها في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، أعادت خطة تنفيذ جوهانسبرغ تأكيد الحاجة، المعبر عنها في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، إلى وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، وهي استراتيجيات ينبغي أن تستهدف تنسيق مختلف الاستراتيجيات الكلية والقطاعية والتوفيق فيما بينها وتحديد ما يوجد من أوجه التكامل والاستفادة منها. ومثاليا ينبغي أن يشمل ذلك الجوانب الأساسية التالية: تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ ومشاركة العديد من أصحاب المصلحة والشراكات الفعالة والشفافية والمساءلة؛ وامتلاك البلد لنامية الأنشطة الإنمائية. ولئن كانت تتوفر لدى بلدان عديدة بالفعل العناصر الرئيسية لمثل هذه الاستراتيجيات، فلا يزال يلزم عمل الكثير. ويحتاج الأمر أيضا إلى كفالة تمشي الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة مع سائر الاستراتيجيات الجاري متابعتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تقوم المجتمعات المحلية بدور هام في وضع خطة للسياسات الوطنية، سيما وأن المجتمعات المحلية هي أول من يشعر بأثر العولمة. ووجود مؤسسات محلية قوية تخضع للمساءلة، واتباع نهج لا مركزية في تصميم السياسات وتنفيذها، أمران يمكن أن يشكلأ أساسا لبناء خطط وطنية وعالمية.

٤٢ - ولا حاجة إلى إعادة تأكيد أهمية قيام حوار فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين حول هذه المسائل. ولقد كان لإنشاء هياكل مؤسسية أو منتديات في بلدان كثيرة يشترك

في عضويتها ممثلون لكل أصحاب المصلحة بعض الأثر على المستويات الرفيعة لصنع القرار، وعلى بناء توافق آراء حول وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

باء - الصعيد الإقليمي

٤٣ - الإجراءات التي تتخذ لزيادة الاتساق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تلعب دورا حاسم الأهمية كنقطة وسيطة تقع بين العمليات الوطنية والعالمية، وذلك لأربعة أسباب رئيسية، هي: التكامل الذي يقوم بين المؤسسات العالمية والإقليمية في مجتمع دولي متغير؛ وعدم التكافؤ في حجم الأطراف المشاركة في العمليات العالمية، بما مؤداه أن سماع أصوات البلدان الصغيرة يستوجب أن تندمج هذه الأصوات في صوت إقليمي؛ وازدياد الشعور بالتملك الذي استحثته المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وحقيقة أن نطاق الاستقلال الذاتي الاقتصادي الفعال قد انتقل في بعض المجالات (مثل سياسة الاقتصاد الكلي) من الساحة الوطنية إلى الصعيد الوطني أو دون الإقليمي.

٤٤ - وبالنسبة لبلدان فقيرة كثيرة، وخصوصا البلدان قليلة السكان التي تواجه عقبات هيكلية جسيمة تعترض سبيل الاستفادة من الاقتصاد العالمي، فإن عملية صنع السياسة على الصعيد الوطني ينبغي أن تندمج في عملية صنع السياسة على الصعيد الإقليمي. وضرورة ذلك تتضح على أشدها في قطاع الهياكل الأساسية والحماية البيئية، ولكنه ينبغي أن يمتد ليشمل تنمية الموارد البشرية، والعلم والتكنولوجيا، والتنمية الاجتماعية. والتكامل الإقليمي يمكن أن يساعد على بناء القدرات اللازمة للاستفادة من الفرص العالمية.

٤٥ - وتختلف مستويات التكامل والتعاون من منطقة لأخرى، ولكل منطقة مجموعة مختلفة من الأولويات. ففي أفريقيا، مثلا، تعتبر الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بمثابة إطار استراتيجي للتنمية المستدامة أحد أهدافه الرئيسية هو عكس مسار تهميش أفريقيا في عملية العولمة وتعزيز دمجها على نحو تام ومفيد في الاقتصاد العالمي. وفي شرق آسيا، يمثل تحقيق مزيد من الاستقرار المالي الإقليمي هدفا مهما. وكان أبرز التطورات التي وقعت في هذا الشأن هو مبادرات تعزيز التعاون النقدي والمالي فيما بين الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين واليابان وجمهورية كوريا^(٨). وهذا الأمر يشكل أولوية أيضا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تتواصل الجهود كذلك من أجل تحقيق التكامل التجاري على الصعيد دون الإقليمي مشفوعا بعدد لا يحصى من اتفاقات التجارة الحرة.

٤٦ - وفي حين تسعى كل منطقة من المناطق إلى التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي في المجالات الاقتصادية، فإن الحاجة تدعو إلى تعميق هذا التكامل وتوسيعه بالتركيز على

الأبعاد الاجتماعية والبيئية. وينهض الاتحاد الأوروبي مثالا على التكامل المعمق. فتعاونهم يشمل مسائل مثل النظم الوطنية للحماية الاجتماعية، والمعايير العمالية الدنيا المشتركة، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ومعظم المناطق الأخرى متخلف في مجال إدخال سياسات تركز على العمالة والتعليم وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والأهداف الاجتماعية. كما أن مثل هذا التكامل الأعمق والأوسع يتطلب أيضا مستوى كبيرا من المساواة. ومن ثم فسيحتاج الأمر إلى رصد الأهداف الاجتماعية المتفق عليها إقليميا وسيحقق ذلك من خلال استعراضات يقوم بها النظراء بالاتفاق المتبادل، من شأنها أن تيسر كثيرا اتساق السياسات على الصعيد الإقليمي.

٤٧ - وفي مجال الاستدامة البيئية، فإن الأمر لا يقتصر على تزايد الإقرار بالحاجة إلى التعاون، بل يجري أيضا استهلال مبادرات في مختلف مناطق العالم. وكان تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات مثل الطاقة والتصحر والمياه العذبة والمستوطنات البشرية، الخ، من الأولويات التي حددتها خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وهناك عدد من المنظمات الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا واللجان الإقليمية، يمارس النشاط بالفعل في هذا المجال، ويمكن لهذه المنظمات أن تساعد في زيادة تعميق سياسات التكامل.

٤٨ - والجهود التي تبذل على الصعيد الإقليمي تلعب دورا أساسيا في تعزيز الاتساق على الصعيدين الوطني والعالمي. ويجري إحراز تقدم ملحوظ وإن كان متفاوتا في مجال التعاون الإقليمي في طائفة عريضة من المجالات، ولكن الإمكانيات المتاحة لجني فوائد إضافية لا تزال غير مستغلة بدرجة كبيرة. وينبغي للجان الإقليمية أن تقوم بدور هام في هذا الشأن.

جيم - الصعيد العالمي

٤٩ - إن تحديات العولمة وتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، تتطلب استجابة دولية متسقة وحسنة التنسيق. وفي حين أن من المسلم به عموما أن أصل الاتساق العالمي يكمن على الصعيد الوطني، فهناك مجالات أو نتائج عديدة يتزايد بينها الترابط وتحتاج إلى إجراءات جماعية. وهذه المجالات تشمل استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي على الصعيد الدولي، وتنظيم الأسواق العالمية الآخذة في التوسع، وتفشي الأوبئة والاستدامة البيئية على الصعيد العالمي. ومع ذلك فإن الإدارة العالمية لهذه المجالات تتم في قطاعات مستقلة، كالتجارة والمالية والصحة والشؤون الاجتماعية والمسائل البيئية والتعاون الإنمائي. وليست هناك آليات أو ترتيبات يمكن أن تعالج بكفاية هذه الأبعاد للترابط العالمي.

٥٠ - وقد ساهمت المؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في العقد الماضي مساهمة كبيرة في التوصل إلى توافق آراء دولي على خطة متكاملة للتنمية، توفر إطارا عمليا لتحقيق اتساق السياسات. وتحقيق اتساق السياسات يقتضى تعميم الأهداف الإنمائية في سائر السياسات، ولا سيما في بعض الجوانب الرئيسية للسياسة الاقتصادية. وفي حين يتعين على البلدان النامية أن تكفل تأزر سياساتها في كل مجال من هذه المجالات، فإنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تضمن تعزيز جهودها التعاونية فيما يتعلق بالتنمية، وليس تقوضها، بفعل سياساتها في مجالات أخرى. والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٨ المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، تشكل مدخلا رئيسيا لتحقيق اتساق السياسات. والمجالات التي لا يزال يلزم تحقيق مزيد من التقدم فيها هي قيام اتساق فيما بين سياسات المعونة والتجارة والديون للبلدان المتقدمة النمو، وقيام اتساق بين مختلف درجات الحراك الدولي لرؤوس الأموال واليد العاملة، ولا سيما فيما يتعلق بالعمال ذوي المهارات المتدنية.

٥١ - ولتنفيذ توافق آراء مونتيري أهميته الخاصة للمسائل المتعلقة بالاتساق فيما بين سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والمالية والمعونة والديون. وتتضمن التقارير ذات الصلة بياننا مفصلا للتطورات في هذه المجالات. ويجب التشديد هنا على أنه ولئن كان بعض التقدم قد تحقق، ولا سيما فيما يتعلق بتدفقات المعونة كيفما وكما، فلا يزال يجب عمل الكثير عموما. ومثال ذلك أن الحاجة تدعو إلى توثيق الربط بين سياسة الديون، وعملية النمو والتنمية، بالتركيز على الترابط القائم بين التمويل الخارجي والديون، من ناحية، وأداء القطاع الحقيقي في الاقتصاد، من ناحية أخرى.

٥٢ - والتجارة مجال آخر يعاني من الافتقار إلى اتساق السياسات. وهناك حالات عديدة أدت فيها السياسات التجارية أو الصناعية أو الزراعية للبلدان المتقدمة النمو إلى إضعاف أثر ما تقدمه هي من مساعدة إنمائية. ويتزايد الإقرار بالحاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بالتمكين من الوصول إلى الأسواق والإعانات المشوهة للتجارة. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على التفاوض على أطر في مجالي الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ومجال الخدمات، وعلى تعزيز الأولوية الممنوحة للبعد الإنمائي من برنامج عمل الدوحة من أجل تحقيق نتائج ملموسة وفي حينه للبلدان النامية. والمفروض أن يساهم هذا الاتفاق في الجهود المبذولة من البلدان النامية والمجتمع الدولي للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. ويمثل قرار المؤتمر العام والأطر المتفق عليها، في جملة أمور، خطوة هامة نحو تعزيز اتساق سياسات التجارة والمعونة.

٥٣ - على أن الآليات الدولية لتحقيق الاتساق والتنسيق بشأن المسائل الاجتماعية والبيئية أشد ضعفا وأكثر تفتتا، مما يجعل دمجها مع الأبعاد الاقتصادية أكثر صعوبة. والهجرة هي خير مثال على هذا الوضع. فالتضاح الآثار المتعددة الأبعاد المترتبة عليها، بما في ذلك التحويلات النقدية، آخذ في التزايد، والمبادرات التي تم القيام بها في الآونة الأخيرة للحد من تكاليف انتقالها تعطي صورة إيجابية. ومع ذلك لا يجري العمل على سد ثغرات واضحة تعترض نظام الهجرة، وبخاصة ضرورة تطبيق إطار مشترك للسياسات لإضفاء مزيد من النظام على العملية. وحتى الآن لم تصدق سوى حفنة من البلدان على الاتفاقات الدولية المتعلقة بالحقوق العمالية وحقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم.

٥٤ - كما أنه لا يجري دمج الجوانب البيئية على النحو السليم في المعادلة. والصورة العامة لتحقيق الهدف ٧ لا تدعو إلى كبير تفاؤل. بل أن مناطق أحرزت تقدما كبيرا في تحقيق الكثير من الأهداف الأخرى، مثل شرق آسيا، لم يحرز فيها تقدم يذكر في مجال الحماية البيئية. وفيما يتعلق بمعظم المؤشرات الرئيسية، من إزالة الغابات إلى انخراط التربة، ومن تلوث المياه إلى مصائد الأسماك، فإن الاتجاه ليس كثيرا. وكان التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات العالمية متفاوتا. وهذا القصور في اتساق دمج البعد البيئي تترتب عليه نتائج بالنسبة للتقدم العام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥ - بل أن طلب الاتساق في صنع السياسات ووضع القواعد على الصعيد العالمي يصبح أكثر تعقيدا منه على الصعيد الوطني من جراء وجود مؤسسات مستقلة عديدة ذات هياكل ووظائف مختلفة في المجالات ذات الصلة وتدين بالمسؤولية لهيئات أعضاء متغيرة. وفي هذا الصدد، فإن الأهداف الإنمائية للألفية توفر إطارا عريضا للاتساق ليس فيما بين سياسات وبرامج البلدان فحسب وإنما أيضا فيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف. والواقع أنهما ساهمت في إعادة تشكيل ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من أعمال بشأن المسائل الإنمائية، وبخاصة على الصعيد القطري، كما ساهمت في اتباع نهج أكثر اتساقا وتنسيقا فيما يتعلق ببرامج الدعم. وقد اتخذت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالذات من هذه الأهداف محورا لأعمالها وتقدم بوضع مبادئ توجيهية جديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تدور صراحة حول تلك الأهداف.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، فإن توافق آراء مونتريري حدد مكانا، هو الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، لتناول مسائل الاتساق بين التنمية والتمويل والتجارة. وقد أحرزت تلك الحوارات تقدما ملموسا في مستوى مشاركة هذه الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة. كما أن الأجزاء الرفيعة

المستوى من دورات المجلس ولجنة التنمية المستدامة توفر أيضا منتدى للحوار فيما بين مختلف السلطات ويمكن أن تستخدم على نحو أكثر نشاطا لغرض تعزيز الاتساق على كل الصعد، وخصوصا على الصعيد العالمي.

٥٧ - وقد تضمنت المقترحات التي طرحت في الآونة الأخيرة عددا من الخيارات لتعزيز الحوار حول المسائل الرئيسية، تشمل أبعادا اجتماعية وبيئية. وهي جديرة بالنظر فيها بإمعان وبمزيد من التفصيل، ولا سيما الاقتراح الداعي إلى اضطلاع المنظمات ذات الصلة بمبادرات بشأن اتساق السياسات فيما يتعلق بمسائل رئيسية مثل خلق العمالة، والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والمستوطنات البشرية. وسيكون هدف مثل تلك المبادرات هو القيام تدريجيا بوضع مقترحات متكاملة بشأن السياسات تقيم التوازن السليم بين الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنمائية. وهي مبادرات لها أهمية خاصة في معالجة الأثر الناتج عن السياسات التجارية والنقدية والمالية.

٥٨ - وعلى الصعيد العالمي، تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير لكفالة تمتع البلدان النامية بقدر من المرونة ومجال الحركة في إدارتها لاندماجها في الاقتصاد العالمي. فمثلا، هناك اتفاقات سارية، مثل الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ربما تحد من قدرة البلدان النامية على تكييف سياساتها الوطنية مع ما تنفرد به من احتياجات. وبالمثل، يتزايد الاتجاه أيضا، ولا سيما في مجال التجارة، إلى المعالجة في مواءمة القواعد التنظيمية في البلدان النامية. وتحديد القواعد على هذا النحو يمكن أن يحد من ما يلزم من مرونة في مجال السياسة لإدارة مخاطر الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٥٩ - ويتزايد الإقرار على الصعيد العالمي بأن هياكل الحاكمية الدولية يجب أن تتطور من أجل توسيع وتقوية مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات ووضع القواعد الاقتصادية الدولية. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا على تشجيع اتساق السياسات وعلى زيادة دعم تلك المؤسسات للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية. وقد تم الإقرار بذلك أيضا في توافق آراء مونتريري. على أن الإرادة السياسية اللازمة للمعالجة الشاملة لهذه المسألة الهامة لم تحشد بعد على وجه التمام.

٦٠ - وكانت سرعة نمو تأثير مؤسسات المجتمع المدني على الأولويات العالمية ومساهماتها في تحديدها من الملامح الملفتة للنظر للعولمة، حيث أن المؤسسات ذات الاتجاهات المتماثلة في بلدان كثيرة ضمت صفوفها، متمكنة من ذلك بفضل الإنترنت، التي لم تتح لها الحصول على المعلومات فحسب بل أيضا الاتصال ببعضها البعض وبالعالم أرحب نطاقا. ومؤسسات المجتمع المدني تقوم بممارسة التوعية العامة والاضطلاع بالبحوث وتعبئة الرأي العام والمساعدة على

كفالة مساءلة النظم. وهي تساهم من خلال شبكات عالمية متنامية في بناء وجهات نظر متكاملة بشأن المسائل العالمية. كما أنها تلعب دورا رئيسيا في تعبئة الدعم للأهداف الإنمائية للألفية. وفي البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما في أوروبا، يتزايد الدعم لتلك الأهداف بإقامة تحالف عريض بقيادة المجتمع المدني للتركيز على الاستعراض الذي سيجرى في عام ٢٠٠٥ لتنفيذ الإعلان بشأن الألفية تحت عنوان "فلنجعل الفقر تاريخا منسيا".

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

٦١ - هناك جانبان رئيسيان لتحقيق الاتساق من أجل المضي قدماً بالأهداف الإنمائية في ظل اقتصاد عالمي يسير في طريق العولمة، أولهما هو تشجيع الاتساق فيما بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتلك الأهداف، وثانيهما هو تحقيق المواءمة والانسجام بين هذه الأهداف وسياسات الاندماج في الاقتصاد العالمي مع التحكم في الوقت ذاته في المخاطر التي ينطوي عليها الأمر. وتلك تحديات هائلة وتتطلب استجابة حسنة التنسيق. وعلى الصعيد الوطني، تتطلب مواجهة هذه التحديات بناء مؤسسات أقوى، وتعزيز التنسيق فيما بين مختلف الجهات الحكومية، والاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة، وتوليد العمالة، وتوفير فرص التدريب واكتساب المهارات، ومعالجة نواحي القلق بشأن الاستدامة البيئية، وتشجيع المشاركة على نطاق أوسع. وعلى الصعيد الإقليمي، تدعو الحاجة إلى توسيع وعميق التكامل الإقليمي وتشجيع الاتساق من خلال زيادة تنسيق السياسات وعن طريق الاستعراضات التي يقوم بها النظراء. وفي حين أن بعض المناطق اتخذت الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الغايات، فقد تخلف بعضها الآخر. وعلى الصعيد العالمي، تدعو الحاجة إلى تقوية المؤسسات المتعددة الأطراف وتعزيز التنسيق والحوار فيما بينها، وتشجيع اتساق سياسات المعونة والتجارة والديون الخارجية والتعاون الإنمائي، والقيام بمبادرات لتحقيق انسجام السياسات، وإفساح مجال الحركة للبلدان النامية في رسم السياسات، وتوفير منتدى للحوار فيما بين صناع السياسات المعنية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وتيسير المشاركة العريضة القاعدة في صنع القرارات الدولية.

ألف - التوصيات

الصعيد الوطني

٦٢ - ينبغي وضع تدابير لتشجيع اتباع نهج يقوم على إشراك كافة الجهات الحكومية. وسيحتاج ذلك في البلدان النامية إلى تقديم المساعدة في مجال بناء المؤسسات والقدرات لتعزيز تنسيق السياسات.

٦٣ - ينبغي العمل على إنشاء آليات فعالة لكفالة التنسيق فيما بين السلطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والنهوض بالوعي العام، وتشجيع دراسة ودمج الأثر الاجتماعي والبيئي الذي تحققه السياسة الاقتصادية. وينبغي تعميم المنظورات الجنسانية في كل السياسات والبرامج الوطنية.

٦٤ - ينبغي تعزيز الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم. وينبغي أن تركز الجهود التي تبذل في مجال التعليم على توفير التعليم للبنات والصبيان، وتحسين معدلات احتفاظ المدارس بالتلاميذ وإتمامهم لكامل مراحل الدراسة، واستعمال الموارد التكنولوجية الجديدة على نطاق واسع، وتخصيص ما يكفي من الأموال العامة للبرامج التعليمية والتدريبية الرسمية. وينبغي النظر إلى تعليم البنات على أنه يمثل تدخلا استراتيجيا.

٦٥ - ينبغي بذل الجهود لزيادة معدل نمو الوظائف الجديدة التي تدر دخلا فوق مستوى خط الفقر. وفي الوقت نفسه، ينبغي وضع سياسات وبرامج لزيادة إنتاجية ودخول الأشخاص الذين يقعون في أعمال تدر دخلا تحت مستوى حد الفقر في القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. ولذلك ينبغي وضع برامج يوفر لها التمويل المناسب لتزويد العاملين في القطاع غير الرسمي بالتدريب وتمكينهم من الوصول إلى المصادر المالية الرسمية والتمتع بالحماية الاجتماعية.

٦٦ - يلزم اتخاذ تدابير لكفالة تشجيع الاستراتيجيات الإنمائية للاتساق فيما بين مختلف أبعاد الأهداف الإنمائية. وينبغي مواصلة الجهود من جانب البلدان والمؤسسات لوضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وينبغي أن تتضمن هذه الورقات تحليلات ضافية للاحتياجات، تحدد خططاً مناسبة لزيادة مستوى الاستثمار في المجالات ذات الأهمية الحاسمة. وينبغي إيجاد حوافز لإيراد العوامل البيئية في الورقات وذلك، في جملة أمور، بتوجيه تمويل إضافي للجوانب البيئية إلى العمليات الوطنية لإعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٦٧ - ينبغي بذل الجهود لتشجيع اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في البلدان التي لم تفعل ذلك بعد. وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجيات متمشية على الأهداف الإنمائية وأن تتحول إلى أدوات لتشجيع الاتساق والانسجام في السياسات الوطنية. والتدريب وبناء القدرات من المتطلبات الأساسية لمساعدة البلدان في هذه العملية.

٦٨ - في الدول الأعضاء التي لا توجد فيها مجالس اقتصادية واجتماعية وطنية، أو مجالس وطنية للتنمية المستدامة، أو آليات مشاهمة، ينبغي النظر في أمر القيام على وجه

السرعة بإنشاء مثل هذه الآليات، بغية تعزيز المشاركة العريضة القاعدة في العمليات الوطنية لرسم السياسات وتنفيذها. ويمكن دعوة هذه المجالس الوطنية إلى إجراء حوار تحضيراً للاستعراض الذي سيجري في عام ٢٠٠٥ للإعلان بشأن الألفية.

الصعيد الإقليمي

٦٩ - ينبغي اتخاذ تدابير لتوسيع نطاق التعاون الإقليمي لكي يشمل المسائل الاقتصادية والبيئية، وتعميق تكامل السياسات، وتشجيع الاتساق فيما بين المؤسسات.

٧٠ - ينبغي النظر في أمر اتخاذ ترتيبات لتبادل استعراض السياسات والبرامج على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والدولية دعماً للأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها. وإذا كان تلك الترتيبات قائمة بالفعل فإنه ينبغي زيادة تقويتها من أجل كفالة تشجيع عملية العولمة لتحقيق الأهداف الإنمائية.

٧١ - ينبغي للجان الإقليمية أن تزيد من استفادتها من اجتماعاتها الحكومية الدولية العادية في معالجة المسائل المتصلة بالاتساق على الصعيد الإقليمي. وينبغي أن تساهم هذه الاجتماعات في سد الفجوات المؤسسية القائمة في العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية استجابة للعولمة. ويمكن للجان الإقليمية أن تشجع أيضاً إجراء عمليات حوار إقليمية دورية حول الأبعاد المتعددة للعولمة، بغية جعل الأهداف الإنمائية للألفية إطاراً للتصدي لها.

الصعيد العالمي

٧٢ - ينبغي تشجيع الاتساق في النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما في مجالات التجارة والمعونة وسياسات الاقتصاد الكلي التي ينبغي تحقيق التآزر فيما بينها. وينبغي لحكومات البلدان المتقدمة النمو أن تسعى إلى جعل سياساتها الوطنية متمشية مع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

٧٣ - ينبغي تعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات العالمية التي تتناول المسائل الإنمائية والمالية والتجارية. وفي هذا الصدد، فإن الدورة التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي توفر منتدى هاماً لتشجيع اتساق السياسات. وينبغي استطلاع الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة جدوى هذا الحوار وكفالة مشاركة أصحاب المصالح التجارية بصورة أتم.

٧٤ - ينبغي تسهيل التفاعل والحوار فيما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا الشأن، يمكن الاستفادة

بصورة أكثر فاعلية من الدورة التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجزاء رفيعة المستوى من دورات المجلس ودورات لجنة التنمية المستدامة.

٧٥ - ينبغي تشجيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على القيام بمبادرات لتحقيق اتساق السياسات من أجل تناول جميع أبعاد الأهداف الإنمائية، بما يؤدي إلى وضع سياسات تحقق التآزر فيما بين هذه الأهداف.

٧٦ - ينبغي تشجيع إجراء حوار دولي حول التدابير التي من شأنها أن تتيح للبلدان النامية المرونة ومجال الحركة في رسم سياسات مواجهة مخاطر الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٧٧ - ينبغي إحراز تقدم ملموس في تعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية. وحسب ما هو مسلم به على نطاق واسع، فإن هذه المشاركة من شأنها أن تساعد على جعل القرارات أكثر توازناً وأكثر دعماً للأهداف الإنمائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التماس حلول مقبولة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق إنجاز كبير في هذا المجال.

الحواشي

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢) تقارير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/59/282)، والنظام المالي الدولي والتنمية (A/59/218)، وأزمة الديون الخارجية والتنمية (A/59/219)، وحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري، بما في ذلك متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/59/270)، والتجارة الدولية والتنمية والتطورات في النظام التجاري الدولي (A/59/305).

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) تشمل هذه الأهداف طائفة واسعة من المسائل الإنمائية تتساوى في أهميتها ولكن لا يمكن تناولها فرادى في التقرير الحالي. وفي سبيل عرض صورة موجزة ومقنعة، قسمت الأهداف إلى ثلاث فئات عريضة، هي التنمية الاجتماعية والحماية البيئية والنمو الاقتصادي.

(٦) انظر Peter Lindert and Jeffrey Williamson, "Does globalization make the world more unequal?", National Bureau of Economic Research working paper No. w8228, April 2001. <http://www.nber.org/papers/w8228>.

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٨) انظر تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/59/218).